معيار الأدوات المالية(IFRS 9)

يدور معيار المحاسبة الدولية للأدوات المالية رقم 9 حول ثلاثة محاور اساسية:

- التصنيف والقياس
- الاضمحلال والهبوط في القيمة
- التحوطات العامة

تصنيف الالتزامات المالية

حسب معيار المحاسبة الدولية للأدوات المالية رقم 9، فإن تصنيف الالتزامات المالية يكون كالآتي:

- التزامات مالية تقاس على أساس التكلفة المطفأة مثل، الدائنين والسندات وأوراق الدفع ومبالغ مستلمة مقدماً من العملاء.
- التزامات مالية تقاس على أساس القيمة العادلة، وذلك من خلال الأرباح والخسائر مثل، الالتزامات المحتفظ بها للإتجار والمشتقات المالية التي تختلف عن مشتقات التحوط.
- التزامات اختارت المنشأة تصنيفها تحت فئة ذات قواعد خاصة (خيار القيمة العادلة) مثل العقود المستقبلية للبضائع وتبادل سعر الفائدة والعقود الآجلة لتبادل العملة الأجنبية والمقابل المالي المحتمل في عمليات الاستحواذ.

إعادة تصنيف الأصول المالية

طبقاً لمعيار الأدوات المالية، تتم إعادة تصنيف الأصول المالية كالآتي:

أولاً .(أ) من القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، ويتم القياس في تاريخ إعادة التصنيف وأي تعديلات لاحقة في القيمة العادلة تثبت في الدخل الشامل. (ب) من القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح إلى التكلفة المطفأة، وفي هذه الحالة يتم القياس وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، ويحسب معدل الفائدة الفعال بناءً على القيمة الجديدة.

ثانياً .(أ) من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى القيمة العادلة من خلال الخسائر والأرباح، ويعاد تصنيف الرصيد المتراكم في الدخل الشامل إلى حساب الأرباح والخسائر في تاريخ التصنيف. (ب) من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى التكلفة المطفأة، وهنا يتم تصنيف الأصل بالقيمة العادلة، مع استبعاد الرصيد المتراكم من الدخل الشامل، واستخدامه بغرض تسوية القيمة العادلة التي أعيد تصنيفها لكي تساوي التكلفة المطفأة.

ثالثاً .(أ) من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم القياس في تاريخ إعادة التصنيف مع الاعتراف بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة في الأرباح والخسائر. (ب) من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل،

ويتم القياس وفقاً للقيمة العادلة مع أي فريق يتم إثباته في الدخل الشامل، وان معدل الفائدة المحدد عند البداية لا يتم تسويته نتيجة للتصنيف.

المكاسب المثبتة

وفقاً لمعيار الأدوات المالية(IFRS 9) ، فإن المكاسب المثبتة في الدخل الشامل الخاصة بالاستثمار في الأسهم، لا يتم تحويلها لقائمة الخسائر والأرباح عند بيع الاستثمارات، وإنما يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة، أما المكاسب المثبتة في الدخل الشامل، والمتعلقة بأدوات الدين عند بيع الاستثمارات، فإنما يتم تحويلها إلى قائمة الأرباح والخسائر.

الجدير بالذكر أن كل التوزيعات المستلمة الخاصة بالاستثمارات في الأسهم؛ يتم تسجيلها كإيراد توزيعات ضمن قائمة الخسائر والأرباح.

الاضمحلال في القيمة

بناءً على المعيار المحاسبي الدولي للأدوات المالية(IFRS 9) ، تم تقسيم الاضمحلال في القيمة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى :وهي المرحلة التي يتم فيها احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث خلال ال (12) شهر التالية للإثبات، وتشمل هذه المرحلة الالتزام الطبيعي بالسداد، ووجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد، ومن ثم يتم احتساب المخاطر المتوقعة كل عام ل (12) شهر القادمة حتى استحقاق الأداة المالية.

المرحلة الثانية :يتم احتساب المخاطر أو الخسائر الائتمانية في هذه المرحلة لكامل العمر الائتماني – عمر القرض أو الرصيد القائم – ولا يتم إعادة احتساب السنوات السابقة

المرحلة الثالثة :وهي ما يعرف بمرحلة التعثر وهي المرحلة الأخيرة من تصنيف الائتمان

المشتقات المالية والتحوط(Derivatives & Hedging)

وفقاً لمعيار الأدوات المالية(IFRS 9) ، هناك أربع أنواع للمشتقات المالية نلخصها بإيجاز فيما يلي:

1. **العقود الآجلة :**وهي تعتبر أبسط أشكال المشتقات المالية، وهي اتفاق بين طرفين على بيع شيء محدد في تاريخ لاحق وبسعر محدد الآن، ويستخدم هذا العقد في أغراض عدة أهمها التحوط والمضاربة.
2. **العقود المستقبلية :**وهي تشابه العقود الآجلة في أنها اتفاق بين طرفين لبيع سلعة معينة في المستقبل، ولكنها تختلف عنها في كونها يتم إدراجها في البورصة، ويتم تسويتها على أساس يومي، الأمر الذي يقلل من المخاطر الائتمانية للطرف الآخر.

3. **عقود الخيارات :**وهي نوعان خيار البيع وخيار الشراء وتختلف عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة، حيث أن التزامات الطرفين لم تكن متماثلة، حيث يلزم العقد أحد أطرافه بالبيع والشراء، بينما يعطي الطرف الآخر ميزة الخيار بين تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، وهذا مقابل علاوة يحصل عليها الطرف الملزم.
4. **عقود المبادلة :**وهي أكثر أنواع المشتقات المالية تعقيداً في السوق، وهي عبارة عن اتفاقيات على تبادل مستقبلي للتدفقات النقدية، أو لأصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل أصل أو تدفق نقدي يمتلكه الطرف الآخر، وذلك وفقاً لصيغة معينة تم تحديدها مسبقاً. ومن خلال عقود المبادلة تستطيع الشركات تجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.